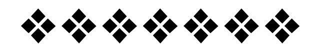
توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في العراق بين إدارة بوش الابن وإدارة بارك أوباما 2016/2003



طالبة الدكتوراه/ حنان رزايقية
جامعة الجزائر 03، الجزائر



ملخص:

تبحث هذه الدراسة في إشكالية بالغة الأهمية في حقل العلوم السياسية، وهي المتمثلة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في العراق، هذه الأخيرة التي تباينت التوجهات الأمريكية اتجاهها بين إدارة الرئيس بوش ذات التوجه العدائي، والتي قامت بغزو العراق وتدميره، وإدارة الرئيس أوباما التي عملت على سحب القوات العسكرية منها، وهذا ما كان له تداعيات خطيرة على العراق، وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى الإحاطة بمختلف جوانب السياسة الخارجية الأمريكية في العراق في ظل إدارتين مختلفتين.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، إدارة بوش، إدارة أوباما.

Abstract:

This study in explores problem of a great importance in the Field of the political science which is the orientations of American foreign policy in Iraq. This latest varied its directions between the hostile attitude of Bush's administration which invaded Iraq and destroyed it and the Obama's administration that worked on the withdrawal of its military forces from Iraq that had dangerous fallouts on it.

So, this study aims to capture the various aspects of American foreign policy in Iraq under the two different administrations.

KEY WORDS: *The American foreign policy, the Bush administration, The Parak Obama administration.*

مقدمة

تثير السياسة الخارجية الأمريكية الكثير من الجدل والاهتمام لدى الباحثين في مختلف أنحاء العالم؛ وذلك بسبب توجهات هذه الدولة العظمى التي تستهدف كل وحدات النظام الدولي، هذه التوجهات التي ترسم انطلاقا من مجموعة من المبادئ، وتستخدم مجموعة من الوسائل والآليات التي قد تختلف طرق استعمالها من إدارة إلى أخرى إلا أن هدفها يبقى واحدًا وهو تحقيق مصالح الولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم.

إن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تباينت في مختلف مراحل تطور الدولة الأمريكية، حيث كانت في بداية تأسيس الدولة ذات توجهات انعزالية من أجل تحقيق القوة الأمريكية، وبمجرد قيام الحرب العالمية الثانية حتى بدأت تتضح معالم توجهاتها التدخلية لتخرج بذلك من دائرة الانعزال إلى دائرة التدخل في الشؤون الدولية، أما مع نهاية الحرب الباردة فقد عرفت التوجهات الأمريكية مرحلة جديدة تميزت بغياب العدو المفترض بسقوط الاتحاد السوفياتي، ثم دخلت السياسة الأمريكية مرحلة أخرى بعد أحداث 11 سبتمبر2001، هذه الأحداث التي كان لها تأثير كبير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة وأنها تزامنت مع بداية عهدة الرئيس الجمهوري بوش الابن، هذا الأخير الذي عمل على استغلالها لفرض توجهات إدارته التدخلية على السياسة الأمريكية، فكانت بداية تدخلاتها العسكرية في أفغانستان تحت مبرر الحرب على الإرهاب، ثم جاءت الحرب على العراق تحت العديد من المبررات، هذه الحرب التي أدخلت إدارة بوش في أزمة خطيرة بسبب عدم شرعيتها، لتكون بذلك فرصة أمام إدارة الرئيس أوباما لتصحيح الأخطاء التي خلفتها إدارة بوش في هذه المنطقة.

الإشكالية: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في السؤال المركزي التالي:

ما هي محددات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارتي بوش الابن و أوباما في العراق، وما هي تداعياتها؟

بناءً على ما تقدم سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة، ليخصص المبحث الثاني لمقارنة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس بوش الابن مع إدارة الرئيس باراك أوباما، وفي نهاية هذه الدراسة تم تخصيص المبحث الثالث للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق.

المبحث الأول

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

تنقسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة بين توجهات انعزالية تارة، وتدخلية تارة أخرى، ذلك بحسب الإدارة الحاكمة، ففي ظل حكم الجمهوريين تكون توجهات السياسة الأمريكية تدخلية، في حين أن الإدارة التي يسيطر عليها الديمقراطيون تميل إلى الانعزال أكثر من التدخل، وفيما يلي سيتم توضيح هذين الاتجاهين كما يلي:

المطلب الأول: الاتجاه الانعزالي

يعتبر التوجه الانعزالي من أبرز جذور السياسة الخارجية الأمريكية، هذا التوجه الذي ظهر نتيجة عوامل عديدة تتمثل في الانفصال الجغرافي، والانفصال الروحي والفلسفي، والخصائص السياسية والأيديولوجية الأساسية المميزة للأمة الأمريكية، والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، والأمن العسكري النسبي لنصف الكرة الغربي، وبذلك وفرت هذه الظروف للولايات المتحدة القدرة على اتخاذ سياسة العزلة فترة طويلة من تاريخها، وخاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة كانت تعتبر دولة حديثة النشأة

بحيث أنها لم تكن تشكل تهديدًا للدول الأخرى في النظام الدولي، ومن ثمة لم تكن مضطرة إلى التورط في الشؤون الدولية[1]، وهذا ما أكده الرئيس جورج واشنطن أول ما تحدث عن الانعزالية في "خطاب الوداع" الذي وجهه إلى الأمة في عام 1797م، حيث قال إن "على أمريكا أن تبقى بعيدة من التحالفات الدائمة مع أي جزء من أجزاء العالم الخارجي"، وهنا كان الرئيس واشنطن يقصد أوروبا بالتحديد، فهو يرى بأن الانخراط الأمريكي في الشؤون الأوروبية سيضعف القوة الأمريكية[2].

وبعد تأسيس الولايات المتحدة، عملت على تبني عقيدة الانعزالية رسميا في سياستها الخارجية، وفقا لمبدأ مونرو الذي عرضه عام 1823م، وكان الهدف منه عزل الولايات المتحدة عن بقية العالم وضمان عدم تدخلها في القضايا والنزاعات الأوروبية وفي نفس الوقت عدم التدخل الأوروبي في القضايا الأمريكية "خاصة تلك المتعلقة بأمريكا اللاتينية، وجعل الوضع الداخلي أكثر ازدهارا[3]، وبهذا خيمت النزعة الانعزالية على سياسة أمريكا الخارجية في مطلع القرن العشرين، فكانت بذلك المهمة الأساسية لسياسة أمريكا الخارجية في أوائل القرن العشرين هي تحقيق الاستقرار والبقاء بعيدا عن أي التزامات خارجية، لكن هذا التوجه الانعزالي لم يمنعها من اتباع سياسات توسعية غرب القارة الأمريكية، واعتبرت أن أي توسع أوروبي في أي بقعة من النصف الغربي للعالم خطرا يمس سلامتها وأمنها، بعد أن خيمت هذه النزعة الانعزالية على سياسة الولايات المتحدة الخارجية ما يزيد على القرنين[4].

المطلب الثاني: الاتجاه التدخلي

يمكن إرجاع بداية ظهور هذا الاتجاه بوضوح في سياسة الولايات المتحدة مع بداية الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد إلقائها القنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي، ليكون مبدأ ترومان مجسدا لهذا التوجه[5]، فما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى تدخلت الولايات المتحدة في الحرب الصينية الأهلية ووقفت إلى جانب "تشان كاي تشك" ذي الاتجاه القومي ضد "ماوتسي تونغ" الشيوعي على الرغم من أن "تشان" كان أثناء الحرب العالمية حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة، وتلتها تدخلات في كل من فرنسا وإيطاليا واليونان ...الخ، من أجل التصدي للمد الشيوعي، تم جاءت تدخلات لاحقة في دول البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى ثم المكسيك وكولومبيا ويوغوسلافيا والإكوادور وإيران وأفغانستان والعراق، وقد تباينت هذه التدخلات بين تدخلات ردعية كان الغرض منها الردع والحيلولة دون إفلات دولة أو شعب من الهيمنة الأمريكية أو السلطة الدكتاتورية المرتبطة مع المصالح الأمريكية في الولايات المتحدة وتدخلات أخرى قمعية في مناطق انفجر فيها الصراع وهدد بما يضر المصالح الأمريكية[6].

ما يكمن ملاحظته في هذا السياق هو أن مختلف الإدارات الأمريكية سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية تتبنى السياسة التي تحقق المصالح الأمريكية، فعندما يتم تبني التوجه الانعزالي من فترة لأخرى يكون الهدف منه بناء وتعظيم القوة الأمريكية، أو حتى من أجل تحسين صورتها في العالم، أما السياسات التدخلية فيتم اتباعها لإثبات هيمنتها العالمية، وقد تتعدد أسباب اتباع سياسات التدخل أو الانعزال إلا أنها هدافها واحد يتمثل في تحقيق المصلحة الأمريكية.

المبحث الثاني

توجهات السياسة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس بوش الابن وإدارة بارك أوباما

تباينت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تبعا لتباين الإدارات المتعاقبة على السلطة- رئاسة جمهورية أو ديمقراطية، فكانت إما ذات توجه تدخلي كما سبق الذكر تعتمد بدرجة كبيرة على القوة العسكرية وهو ما طبع الإدارات الجمهورية خاصة إدارة بوش الابن التي سيطر عليها المحافظون الجدد*والتي كانت ذات نزعة عسكرية تدخلية بامتياز، في حين أن الإدارات الديمقراطية كانت أقل تركيزا على التوجه التدخلي وهو ما تمثله إدارة أوباما التي كانت أقل ميلا للنزعة التدخلية باستعمال القوة العسكرية، وهذا لا يلغي هذه النزعة في هذه الإدارات خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى تهدف لفرض هيمنتها على العالم بلعب دور محوري في الساحة الدولية الذي لا يتحقق إلا عبر هذا التوجه بمختلف أشكاله سواء كان اقتصاديا أو عسكريا أو سياسيا...إلخ، وبالتالي لفهم طبيعة ومحددات توجهات السياسة الخارجية الأمريكية سيتم التطرق في هذا العنصر إلى مقارنة هذه السياسة في إدارتين مختلفتين إحداهما جمهورية والأخرى ديمقراطية والمتمثلة في توجهات إدارة أوباما بالمقارنة مع توجهات إدارة بوش الابن، وهو الأمر الذي يطرح تساؤلا حول مدى ثبات واستمرارية أو تغير إدارة أوباما على نهج وتوجهات الإدارة السابقة.

وهذا ما سيتم توضيحه في المطالب التالية.

المطلب الأول: توجهات إدارة بوش الابن

حقيقة لا يمكن فصل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة بوش الابن أو الإدارة التي تلها عن الإدارات الأمريكية التي سبقتها، نظراً لكون تلك السياسات تعبر عن امتداد لما سبقها، وتمهيداً لما سيلها[7]، لذلك فإن الحديث عن سياسة خارجية أمريكية ذات توجهات مختلفة تماماً عما سبقها غير ممكن، ذلك أن مسار صنع وتوجيه هذه السياسة خاضع لمجموعة معقدة من العمليات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المؤثرة، وبذلك فإن التغير يكون في كيفية استعمال وسائل السياسة الخارجية، وليس في هذه السياسة بحد ذاتها.

اتسمت إدارة "بوش الابن بالتوجه العدائي، حيث سعت لاستخدام القوة العسكرية كأداة أساسية للسياسة الخارجية، خاصة وأن أغلب موظفي إدارته من المنتمين إلى المحافظين الجدد الذين كان لهم دور كبير في التأثير على أولويات وتوجهات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية[8]، فقد كانت السياسة التدخلية في ظل هذه الإدارة واضحة خاصة بعد أحداث 11سبتمبر هذه الأحداث التي غيرت من ملامح السياسة الأمريكية التدخلية، حيث أصبحت تعتمد على ما أطلق عليه بمذهب بوش الذي يعتمد على ما يتمحور أساسا حول الحرب الاستباقية[9]. فأحداث 11سبتمبر 2001 منحت لإدارة بوش فرصة لتحقيق أهدافها؛ إذ شكلت ذريعة مكافحة الإرهاب مناسبة جيدة لواشنطن من أجل تبرير إخفاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[10]، ذلك أنه مع بداية الفترة الرئاسية لرئيس بوش الابن بدأت الانتقادات توجه

له كشخص ولإدارته بسبب أخطائه، ولكن بعد أحداث 11سبتمبر أصبح ذا تأييد واسع، هذه الإدارة التي تميزت ببروز التيار اليميني المتطرف بشقيه، السياسي المعروف اصطلاحا باليمين المحافظ الجديد من جهة، والتيار الديني المعروف اصطلاحا باليمين المسيحي الجديد، فقدوم الرئيس بوش الابن وهجمات 11 سبتمبر مهد الطريق لظهور المحافظين الجدد، الذي كان له تأثير كبير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وهو ما تجلى في إعلان الحرب على الإرهاب، فكانت البداية مع أفغانستان على اعتبار أنها تضم حركة طالبان بقيادة أسامة بن لادن، ليأتي فيما بعد دور العراق بحجة تهديده للأمن العالمي بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، كما أن أحداث 11 سبتمبر سمحت للو.م.أ بأن تعيد ترتيب خارطة العالم بما يتلاءم مع فلسفتها السياسية، وهو ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي في تلك الفترة "رامسفيلد" بعد يومين من هذه الأحداث بقوله "إن الدماء الأمريكية التي زهقت في الأحداث ستحقق أهدافاً عظيمة للو.م.أ على مدى قرن كامل"[(11)].

من خلال ما تقدم تظهر النزعة العدائية التدخلية لإدارة الرئيس جورج بوش الابن التي سيطر عليها تيار المحافظين الجدد، فكان لهم أشد التأثير على هذه الإدارة وعلى توجهاتها الخارجية، لكن ما يمكن ملاحظته هو أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت إبان إدارة بوش الابن بسبب سياسات هذا الرئيس وإدارته التي سيطر عليها المحافظون الجدد، هذا التراجع الذي لا يتناسب مع حجم القوة التي تمتلكها الو.م أ، فالمفروض أن يكون هناك توازن بين قوة الدولة ومكانتها، حيث كانت بداية عهدة الرئيس جورج بوش الابن بالإعلان عن حربي أفغانستان 2001 وغزو العراق2003 وانتهت مدة حكمه بالأزمة المالية سنة 2008، ليأتي المرشح الديمقراطي "أوباما" رافعا لشعار التغيير لتصحيح ما خلفته الإدارة السابقة.

المطلب الثاني: توجهات إدارة باراك أوباما

لقد أعادت إدارة الرئيس أوباما ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث وضعت هدف إعادة بناء القوة الأمريكية الشاملة في مقدمة أولوياتها، وعلى هذا الأساس فقد توجهت السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة لاعتماد ما أطلق عليه القوة الذكية التي تمزج ما بين القوة الصلبة والناعمة في تعاملاتها الخارجية، حيث حاولت إعطاء أولوية لعلاقتها مع كل من كندا والمكسيك باعتبارهما شريكين مهمين في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، كما أولت أهمية كبيرة لعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلف الأطلنطي التي تقوم على ضرورة اقتسام أعباء إقرار الأمن والسلام في العالم والتوزيع العادل لهذه الأعباء فيما بين الولايات المتحدة وشركائها، ثم تأتي علاقات الولايات المتحدة بالصين واليابان وأمريكا اللاتينية ثم الشرق الأوسط وإفريقيا، بالرغم من أن الشرق الأوسط لا يحتل أهمية متقدمة في أولويات إدارة أوباما فإن قضايا بالغة الأهمية في هذه المنطقة خاصة ما يتعلق بالملف الإيراني وكذا أزمة سوريا ومختلف الأزمات الأخرى وتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والانسحاب الأمريكي من العراق، وتتبنى هذه الإدارة رؤية تنطلق من الحوار ولغة الدبلوماسية لتحقيق وضمان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي[(12)].

تعارضت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس بارك أوباما، مع توجهات الإدارة السابقة، لاسيما في المسائل المتعلقة بنشر القوات البرية واستخدام القوة في الشرق الأوسط الكبير لفرض التحول في العالم العربي بالإكراه والاحتلال المباشر[13]، فقد سعت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما إلى التخلص من الخيبات التي خلفتها سياسة بوش الابن، حيث بدأ هذا الرئيس الديمقراطي سياسته الخارجية بخيارات مغايرة لتلك التي كانت انتهجتها الإدارة السابقة وبأسلوب مغاير[14]، وفي هذا الصدد تميزت سياسة أوباما بمزجها بين التصور المثالي في أهدافها ومنطلقاتها والتصور الواقعي في وسائل وآليات تحقيق الأهداف التي أكدتها، وهذا لا يعني أنها تمثل تحولاً راديكالياً جذرياً لما سبقها، فقد أعادت الاستراتيجية الجديدة إنتاج القديم في ثوب جديد، فهي لا تختلف في سياستها الخارجية عن الإدارات السابقة إلا في بعض الأمور القليلة[15]، التي تتمثل أساساً في إعادة رسم حدود الدور الأمريكي في العالم، وتراجع النزعة الفردية لصالح العمل الجماعي، ومراجعة ميزانيات التسلح الضخمة مع مراعاة متطلبات الأمن الوطني، والتركيز على ما أسمته الإرهاب الداخلي وعدم استثارة عداء العالم العربي والإسلامي وتشجيع التحول الديمقراطي مادام يتماشى والمصالح الأمريكية، والعمل على كسب المزيد من الحلفاء، وبالتالي غيبت هذه الإدارة مفاهيم الحرب الاستباقية[16]، وبذلك يمكن القول بأن توجهات إدارة أوباما تقف بين التوجه التدخلي والانعزالي، بين السعي لاستخدام القوة العسكرية تارة، والامتناع عن استخدامها أو استخدام أشكال القوة الأخرى بما يخدم المصالح الأمريكية تارة أخرى، فهي حاولت في بداية عهدة أوباما التركيز على المسائل الداخلية على حساب مسائل السياسة الخارجية، وعملت على إنهاء مختلف الارتباطات العسكرية التي بدأتها الإدارة السابقة وهو ما حدث فعلاً في كل من العراق وأفغانستان، محاولة بذلك تحسين الصورة الأمريكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدخلت في بعض المناطق بما يخدم المصالح الأمريكية وتحت الشرعية الدولية وبالمشاركة مع مختلف أعضاء المجتمع الدولي على عكس الإدارة السابقة وخير مثال على ذلك تدخلها في ليبيا وكذا تكوينها حلفًا لمواجهة ما أطلق عليه تنظيم الدولة الإسلامية .

ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن اختلاف نهج إدارة "أوباما" عن نهج إدارة بوش لا يعني تغير ثوابت السياسة الخارجية لدى أية إدارة، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين، والتي بقيت هي ذاتها وأهمها تحقيق الهيمنة العالمية، لكن الاختلاف هو يكمن في طرق استعمال وسائل السياسة الخارجية، فمنهم من يرى بأن الأداة العسكرية هي الأنجع، ومنهم من يرى بأن الأداة السياسية والدبلوماسية هي الأفضل، بمعنى دوام ثوابت السياسة الخارجية والتغير يكمن فقط في طرق استعمال الوسائل.

عموما يمكن تصنيف مستويات التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما إلى ثلاثة مستويات هي[17]:

- **التغيير الظاهري:**

ويتعلق بالقضايا التي يختلف فيها مع إدارة بوش كالقضية العراقية التي لم يخرج فيها في الواقع العملي عن سياسة الإدارة السابقة له، إذ أن عملية الانسحاب من العراق جاءت وفق الاتفاقية

الأمريكية-العراقية التي عقدت في عهد الرئيس السابق بوش الابن نهاية عام 2008 وأصبحت سارية المفعول مع بداية 2009، ولا يختلف الأمر كثيراً فيما يخص القضية الأفغانية، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فالأمر لا يخرج عن الإطار المتعارف عليه للرؤساء الأمريكان الذي يميل دائما للكفة الإسرائيلية.

- **التغيير الاستراتيجي:**

ويتعلق بقضايا العلاقات الإستراتيجية مع القوى الكبرى، كروسيا والصين، والملف الإيراني، حيث فتح الرئيس أوباما الباب باتجاه عملية التعاون والحوار مع هؤلاء الأطراف.

- **التغيير الإعلامي:**

ويتعلق باستغلال خصائص وامتيازات شخصية الرئيس باراك أوباما لتحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج.

- **التغيير في مستوى الوسائل المعتمدة:**

وهي أهم نقطة بالنسبة لنقاط الاختلاف بين الإدارتين، ويتعلق الأمر أساساً بطرق استخدام القوة، فبالنسبة لإدارة بوش قد دلت حرب أفغانستان ومن ثم حرب العراق 2003م، على التوجه العسكري للإدارة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس بوش، إلا أن هذا الغزو أثبت حدود القوة العسكرية الأمريكية حسب رأي العديد من الباحثين، الذين رأوا فيه بداية انحطاط القوة الأمريكية التي وصلت إلى قمة تفوقها، هذا ما مهد لعودة الحديث عن تأثير القوة الناعمة لاسترجاع مكانتها التي تضررت بفعل الحرب غير الشرعية على العراق[18]، أما نهج أوباما إزاء القوة العسكرية في العام الرئاسي الأول له فقد اتسم بالتأني والبراغماتية، حيث سعى إلى إعادة الأداة العسكرية إلى مكانها المناسب إلى جانب الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الأخرى، حتى تكون إحدى الأدوات المساهمة وليس الأداة الرئيسية في تحقيق أمنها ومصالحها، بعكس الإدارة السابقة التي أكدت على أولوية القوة العسكرية في إيجاد عالم آمن، وأن القوة ينبغي استخدامها على نحو استباقي وليس كأداة أخيرة، وكانت خطوة أوباما الأولى في هذا الجانب قراره بسحب القوات من العراق[19]، حيث تبنى باراك أوباما مفهوما جديدا تمثل في "القوة الذكية " " Smart Power " لتتناسب مع الأوضاع الجديدة، التي هي القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة"، هذا المفهوم الذي تمخض عن نظرية جوزيف س. ناي** وريتشارد ارميتاج، حول دمج القوة الصلبة والناعمة التي يرعى "مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية"(CSIS) في واشنطن تطويرها وترويجها. وفي هذا الصدد يقول الرئيس أوباما" نحن لا يجب علينا اللجوء إلى قوتنا العسكرية فحسب، بل أيضا الدبلوماسية والسياسة لتلبية التهديدات"[20]، ومنه فالوسائل التدخلية العسكرية تميزت باستخدامه الإدارات الأمريكية التي يسيطر عليها الجمهوريون سواء كان ذلك عن طريق شن الحروب أو عن طريق تعزيز ونشر القواعد العسكرية والأساطيل البحرية[21]، فالحرب كأداة سياسية أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية تعكس الثقافة العسكرية الأمريكية التي تسيطر على توجهاتها.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه العراق

يعتبر الموقع الاستراتيجي للعراق من أهم الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تهتم بهذه الدولة، فالعراق تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية الإستراتيجية بعد مصر، وذلك باعتباره نقطة التقاء استراتيجية بين مناطق الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهذا ما يجعل من الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ذا أهمية استراتيجية كبرى خاصة في قربه من دول الجوار الجغرافي كسوريا وإيران، وبذلك سيشكل هذا الوجود ضغطا مباشرا على تلك الدولتين المعارضتين لسياستها في المنطقة، كما أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يعتبر الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة الممتدة عبر الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى المحيط الهندي، وهذا لأن العراق بمثابة موطئ قدم في قلب تلك المنطقة، وفي نفس الوقت فإن الولايات المتحدة بوجودها العسكري في العراق يتيح لها تقليص وجودها في باقي مناطق الخليج كالسعودية والبحرين وعمان، والسبب في ذلك أنها ترى في العراق نقطة الانطلاق نحو بناء نظام أمني جديد في منطقة الشرق الأوسط، وحقيقة قد اتضحت أبعاد هذه الإستراتيجية في العشرين من أبريل سنة2003، بعد تأكيد الولايات المتحدة على إقامة أربعة قواعد عسكرية كبرى في العراق[(22)]، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال التطرق لمختلف السياسات التي تم اتباعها من قبل إداراتي الرئيس بوش إلى غاية إدارة الرئيس أوباما في العراق، منذ الاحتلال وحتى الانسحاب.

المطلب الأول: الحرب الأمريكية على العراق في ظل إدارة بوش الابن 2003

سعت إدارة بوش الابن منذ البداية من أجل توجيه ضربة عسكرية للعراق بكل السبل، وقد اعتمدت إدارة بوش الابن على سياسات الإدارات السابقة لخوض هذه الحرب معتمداً في ذلك على مختلف القوانين والإجراءات التي تم اتباعها من طرف الرئيس بوش الأب، والرئيس بيل كلينتون، والتي مهدت الطريق لإدارته من أجل إكمال ما تم تعليقه من قبل، وبالتالي ففي هذا المطلب سيتم التطرق لمختلف خلفيات الحرب الأمريكية على العراق منذ بداية فرض العقوبات الاقتصادية وحتى الغزو.

أولا- خلفيات الحرب الأمريكية على العراق- من سياسة فرض العقوبات إلى إستراتيجية الضربات الوقائية-:

بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت عام 1991 بلا سند قانوني، قرر مجلس الأمن الدولي حينها إخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية باستخدام القوة العسكرية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 687 عام 1991 وبإلزام العراق بتقديم كشف دقيق وواف عن جميع البرامج الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى تشكيل لجان حددتها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتتولى البحث عن أسلحة الدمار الشامل وتفتيش المنشآت العراقية ذات الصلة، وأمام هذه الإجراءات قام

النظام العراقي بمجموعة من الممارسات التي منحت الولايات المتحدة الأمريكية ذرائع ومقدمات لشن الحرب، ومن أهم هذه الممارسات ما يلي[23]:

- لقد تباين موقف النظام العراقي من لجان التفتيش الدولية بين التعاون والتردد بالتعاون وعرقلة عملها إلى أن انتهى الأمر بطرد لجان التفتيش الدولية من الأراضي العراقية عام 1998 وبذلك اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بانتهاكه للقرارات الدولية بطرده للمفتشين الدوليين.
- التهديد المستمر الذي كان يمثله النظام العراقي بحق دول الجوار ولاسيما الكويت، بل تحركت القوات العراقية في أواخر التسعينات من القرن الماضي صوب الحدود الكويتية.
- الاستعراض المستمر للنظام العراقي بقدرته على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والحد من أطماعها في المنطقة.
- التهديد المستمر الذي كان يمثله النظام العراقي لإسرائيل من خلال التصريح المستمر بقدرته على النيل من إسرائيل وإصابتها بالعمق ولاسيما أن النظام العراقي قد سبق وأن أطلق صواريخه باتجاه إسرائيل في أثناء حرب الخليج عام 1991.
- لقد مارس النظام العراقي سياسة داخلية أدت إلى عزل واضطهاد وحرمان وتهجير الشعب العراقي الأمر الذي عدته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان يستلزم التدخل لوقفه.

لقد سمحت هذه الممارسات التي قام بها العراق بعد حرب تحرير الكويت في عام 1991 للولايات المتحدة في البدء بتهيئة العراق للاحتلال والإطاحة بصدام حسين، وبذلك بدأت الولايات المتحدة بإصدار قرارات عديدة من مجلس الأمن وكلها كانت تضعف العراق، بداية بالحصار الاقتصادي الذي يمنع التجارة بنفط العراق وبأمواله وعدم تمكينه من تحديث تسليح جيشه وقواته الجوية والبحرية، ومنه تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إضعاف العراق وتجويعه وإخافته بشكل كبير وكراهية شعبه لصدام حسين، وهكذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال العراق بفترة قصيرة جداً[24].

1- مبررات الحرب الأمريكية على العراق:

يمكن تلخيص أهم المبررات التي ساقتها إدارة بوش الابن في حربها المعلنة على العراق فيما يلي[25]:

- الادعاء بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل وسعيه لتطوير أسلحة بيولوجية وبناء برنامج لمثل هذه الحرب
- اتهام العراق برعاية الإرهاب وبأنه يخطط لتزويد المنظمات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة بأسلحة دمار شامل
- يمكن أن تستخدم في تهديد الأمن العالمي بشكل عام وأمن أمريكا بشكل خاص.
- تهديد العراق لجيرانه (الكويت، إيران وسورية، تركيا).

- إسقاط صدام حسين بالقوة العسكرية من أجل منح "الحرية" للشعب العراقي وإقامة نظام "ديمقراطي" على الطريقة الغربية يكون نموذجاً يحتذى به لدى العديد من دول الشرق الأوسط.

لقد أثبتت الحرب الأمريكية على العراق زيف هذه الادعاءات، فبالنسبة للادعاء بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، لم تستطع أي من وحدات التفتيش الدولية أو القوات الأمريكية قبل وبعد الحرب من إثبات امتلاك العراق لهذه الأسلحة، وهذا راجع لأن مصادر المعلومات التي بنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية ادعاءاتها مضللة ومزيفة، أما فيما يتعلق بالادعاء الثاني الذي يقول بعلاقة العراق بالقاعدة وتمويله للإرهاب وأن هدف الحرب هو محاربة الإرهاب، فقد ثبت بطلانه كذلك وذلك لأن نظام صدام حسين لم تكن له أي علاقات مع مختلف الجماعات المتطرفة، وبالتالي فهدف الولايات المتمثل بالقضاء على الإرهاب لم يكن سوى ذريعة أخرى للتغطية على أهدافها غير المعلنة، وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذه الحرب بدلاً من القضاء على الإرهاب زادت من حدته، وهذا ما تثبته الأوضاع الراهنة خاصة بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أما فيما يتعلق بالادعاء المتمثل في جعل العراق نموذجاً للديمقراطية في الشرق الأوسط، فقد ثبت زيف هذا الادعاء أيضاً ذلك أن الديمقراطية بمفاهيمها المختلفة لا تكون بالقوة ولا تكون بفعل خارجي وإنما تكون نابعة من إرادة داخلية قادرة على توفير الظروف الملائمة لممارستها، أما ما فعلته الولايات المتحدة بعد احتلال العراق فقد جعلته نموذجاً للدولة الطائفية التي يغلب عليها الطابع الصراعي بين مختلف طبقاتها المجتمعية، أما عن الادعاء بتهديد العراق للدول المجاورة وللولايات المتحدة، فالعراق في تلك الفترة لم يعد يستطيع توجيه أي ضربة عسكرية بسبب ضعف قوته العسكرية التي تم القضاء عليها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها أثناء حرب الخليج الثانية، وبسبب الحصار الاقتصادي الذي نفذ عليها، هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي تمنع قيامه بأي عمل عدائي، كما أن الولايات المتحدة اتهمت نظام الحكم العراقي بانتهاكه لحقوق الإنسان، وأنها باعتبارها راعية لحقوق الإنسان فإنه لابد من معاقبته، إلا أن الواقع يثبت أن الولايات المتحدة لم تحرك ساكنا لانتهاكات كثيرة وقعت، سواء أكانت في العراق وغضت عنها الطرف لأسباب تخدم مصالحها، أو في أي منطقة أخرى من العالم، وهذا ما يثبت ازدواجية المعايير الأمريكية التي تبحث دائما عما يحقق المصلحة الأمريكية بالدرجة الأولى، وبالتالي فهذه التبريرات ما هي إلا ادعاءات كاذبة صاغتها إدارة بوش الابن من أجل الوصول لأهدافها الحقيقية وغير معلنة.

2- الدوافع غير المعلنة للحرب الأمريكية على العراق: يمكن إجمالها فيما يلي(26):

- تأكيد الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية، وإظهار التفوق العسكري الساحق والقوة الطاغية التي تتمتع بها

الولايات المتحدة على المسرح العالمي، وتسجيل حقها في التحرك المنفرد لتوجيه ضربات ضد أية دولة أو مجموعة من الدول ترى واشنطن - بمعاييرها الذاتية - أنها يمكن أن تهدد أمنها القومي ومصالحها.

– السيطرة على احتياطيات النفط العراقية التي تعد ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، مع ما يقود إلى التحكم في نفط المنطقة العربية وتغيير موازين القوى الاقتصادية فيها، وما يؤدي إلى فتح مجالات الهيمنة الأمريكية على أسواق البترول العالمية، إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً وتوزيعاً.

فرض التوجهات الأمريكية الجديدة على دول الاتحاد الأوروبي، والحصول على اعترافهم بالدور الإمبراطوري الجديد للولايات المتحدة.

فرض العزلة على إيران وتطويقها، وتعريضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسة بديلة للحكم الإسلامي فيها.

منح إسرائيل صكاً أمريكياً بجعلها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، والحليف الاستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة فيها، وتحقيق أمنها.

– فرض نظام حليف للأمريكيين في العراق ليكون مركز الثقل في المنطقة العربية، ومثالاً لنمط العلاقات بين

– الولايات المتحدة ودولها، ونموذجاً لإمكانية التغييرات المطلوبة في الدول العربية.

إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة بما يلائم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة، وما يتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها.

– محاولة استثمار الحرب ضد العراق لدعم شعبية الرئيس الأمريكي في الانتخابات الرئاسية القادمة من جراء توجيه رسالة حازمة لكل من روسيا والصين بجدية الولايات المتحدة في أن تكون القوة الإمبراطورية الوحيدة في العالم بلا منافس، وفي تنفيذ أهدافها في المنطقة العربية ومنطقة آسيا الوسطى حيث تكمن مصادر الطاقة الرئيسة، وبالمدى الذي يمكن أن تصل إليه القوة الأمريكية في سبيل تنفيذ هذه السياسة.

ما يمكن ملاحظته حول هذا الدوافع الخفية، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بهذه الحرب في ظل معارضة دولية كبيرة خاصة من قبل روسيا وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى والصين، وبالرغم من عدم مشروعية هذه الحرب إلا أنها قامت بها من أجل فرض هيمنتها على العالم، وإثبات قوتها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، إلا أن احتلال العراق أثبت محدودية هذه القوة التي وقعت في المستنقع العراقي، كما أنها عملت على حماية مناطق النفط في العراق منذ بداية حربها، حتى أنها قامت بتأمين وزارة النفط من النهب الذي طال مختلف الوزارات، وهذا ما يثبت أطماعها النفطية، أما فيما يتعلق بهدف عزل وتطويق إيران فهذه الحرب جاءت في صالح النفوذ الإيراني الذي زاد واشتد في المنطقة بسبب السياسات الأمريكية الخاطئة، وبالتالي فإدارة بوش الابن نجحت في تحقيق بعض أهدافها ومصالحها في العراق وأخفقت في تحقيق الأهداف الأخرى، وهو ما كلفها الكثير من الخسائر.

بناءاً على هذه الدوافع والمبررات عمل الرئيس بوش الابن على الحصول على الدعم الدولي والأمريكي من أجل الحصول على التأييد، وقد تحقق ذلك فعلاً بالنسبة للدعم الداخلي، فقد حصل

الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بتاريخ 2002/10/16 على موافقة الكونغرس الأمريكي على استخدام القوة ضد العراق، ذلك أنه في ظل إدارته كان مجلس الشيوخ يخضع لسيطرة الجمهوريين وهو ما ساعده على تمرير قرار إعلان الحرب على أفغانستان سنة 2001، ثم قرار الحرب على العراق(27)، وعندما توجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار منه يخولها استخدام الخيار العسكري ضد العراق، واجهت الولايات المتحدة معارضة شديدة من أكثر الدول الأعضاء في المجلس من بينها فرنسا وروسيا والصين وألمانيا. وحاولت الولايات المتحدة تخطي هذه المعارضة بإجبارها على تنفيذ قرارات المجلس أو على الأقل الحصول من المجلس على شهادة تثبت فشل العراق بانتهاز الفرصة المخولة له بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1441 والتي يمكن أن تضفي بعض المشروعية السياسية والأخلاقية للعمل المسلح الأمريكي المزمع القيام به، غير أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل، وعلى الرغم من عدم وجود أي سند قانوني لدى الولايات المتحدة، فإن ذلك لم يمنعها من استخدام القوة ضد العراق حيث قامت الولايات المتحدة بتاريخ 2003/3/19 وبمشاركة كل من المملكة المتحدة واستراليا وبولندة بغزو العراق، وقد تمكنت قوات الولايات المتحدة بعد عشرين يوما من القتال من دخول بغداد وإعلانها الانتصار في الحرب. وبذلك سقط العراق تحت الاحتلال الأمريكي، منذ ذلك الوقت وحتى تعهد الولايات المتحدة بالخروج من العراق بحلول عام 2011 بموجب الاتفاقية الأمنية بين حكومة العراق التي تشكلت في ظل هذا الاحتلال وحكومة الولايات المتحدة(28).

لقد انتهت الحرب على العراق في وقت قصير جدا وعلى نحو مفاجئ وغريب بحيث يبدو أن انهيار النظام العراقي على هذا النحو يعكس بدقة وضع النظام الهش، وتتمثل أبرز الأسباب الكامنة وراء انهيار العراق بهذه السرعة أمام قوات التحالف، هو افتقار النظام العراقي للدعم الشعبي، فضلاً عن افتقار النظام العراقي للدعم الدولي-فور بدء الحرب تغير الموقف الفرنسي أما روسيا فقد تجنبت الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة واكتفوا بالاستنكار- وكذا الدعم العربي، زيادة على تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية إلى داخل العمق العراقي قبل الحرب من خلال العملاء، ومن خلال عقد اتفاقات مع قيادات عسكرية عراقية بعدم القتال ومغادرة أرض المعركة، كل هذه العوامل ساهمت في انهيار النظام العراقي بسرعة مذهلة(29).

ثانيا- سياسة بوش الابن في العراق بعد الاحتلال:

حاولت الولايات المتحدة أن تخفف من وقع الاحتلال، فقامت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي، لكن الصيغة التي شكل بها هذا المجلس، والصلاحيات التي منحت له أكدت على أن المجلس أيضاً كان خطوة في الاتجاه الخطأ، وذلك للأسباب التالية(30):

- تم إهمال العديد من الأحزاب والفصائل الوطنية والمعارضة للاحتلال من التمثيل؛ ولذلك لقي معارضة شديدة من هذه التنظيمات.

- أعطيت للمجلس صلاحيات محدودة لا تشمل المسائل الأمنية ونحوها من المسائل المهمة، والتي تشكل جوهر مفهوم سيادة الدولة، التي ظلت في قبضة الاحتلال.
- تم تشكيل المجلس وفقاً لتركيبة تكرس الطائفية والعرقية، حيث جاء تشكيله على أساس طائفي بين السنة والشيعة، وعلى أساس عرقي في تمثيل الأكراد والتركمان والعرب

أ- تداعيات الحرب الأمريكية على العراق:

يمكن إجمال أهم تداعيات هذه الحرب على العراق فيما يلي:

- هدم الدولة العراقية بمختلف مؤسساتها ما أدى إلى شيوع حالة من الانفلات الأمني تزايدت حدتها مع تصاعد وتيرة أعمال المقاومة، وهو ما ساعد فيما بعد على ظهور المنظمات الإرهابية.
- أتاح انهيار نظام صدام حسين الفرصة لإعادة "بعث" المجتمع العراقي من جديد، وهو ما أتاح الفرصة أمام التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة للتعبير عن نفسها، ولأن الشيعة يمثلون حوالي 60% من إجمالي سكان العراق، فقد كان من الطبيعي أن يكونوا هم الأكثر ظهوراً على الساحة السياسية في هذه المرحلة المهمة في التطور السياسي العراقي، خاصة وأن الإدارة الأمريكية أتاحت لهم الفرصة للسيطرة على السلطة، وهو ما جاء في صالح النفوذ الإيراني الذي يسعى لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة شيعية تحقق مصالحه.
- صعوبة التعامل مع التركيبة المجتمعية الشعب العراقي التي تتميز بكثرة الأعراق والطوائف، والتي عملت الإدارة الأمريكية ومختلف القوى الخارجية خاصة إسرائيل على استغلالها لجعل العراق دولة طائفية تغرق في الحروب الأهلية بين مختلف الطوائف[31].
- فتحت الحرب المجال لتدخل مختلف الدول المجاورة في الشؤون العراقية، خاصة إيران وإسرائيل التين كانتا تنتظران الفرصة من أجل بسط نفوذهما في المنطقة، فإيران سمح لها التدهور الأمني وصعود الشيعة في التدخل في الشؤون الداخلية العراقية، ونفس الشيء بالنسبة لإسرائيل التي كان لها دور كبير منذ البداية في هذه الحرب، قامت بعد الحرب بالاستثمار في الثروات العراقية، وكانت الحرب كذلك فرصة لهجرة الإسرائيليين للعراق، خاصة في ظل الانفلات الأمني والخراب الذي لحق مختلف المؤسسات والذي أتاح لليهود فرصة الدخول للعراق بهويات مزيفة.
- قضت الحرب على مختلف معالم الدولة والحضارة العراقية، فبعد أن كانت العراق قوة إقليمية واعدة، أصبحت أضعف دول المنطقة، كما أن هذه الحرب قضت على الحضارة العراقية التي تزخر بالثروات التراثية التي ترجع إلى العصور القديمة، فالعراق اليوم عادت لمرحلة ما قبل الدولة، دولة يغيب فيها كل معالم الأمن والاستقرار.

ب- تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على الصعيد الداخلي الأمريكي:

لقد واجهت القوات الأمريكية وضعاً أصعب من حربها في فيتنام، ففي تلك الحرب كان لها شركاء يحاربون إلى جانبها، أما في العراق فلا يوجد شيء من ذلك، فقد دمروا الدولة، ثم وجدوا أنفسهم معزولين ودون حلفاء، أمام مقاومة جعلت قوات الاحتلال أمام وضعية صعبة[32]، أمام هذه الأوضاع تزايد معارضو هذه الحرب داخل الولايات المتحدة، فقد أثارت حرباً سياسية داخل الولايات المتحدة بين الديمقراطيين والجمهوريين، حيث نجح الديمقراطيون في استغلال قضية العراق ضد الجمهوريين، وبذلك أصبحت إدارة بوش في مأزق فمع نهاية 2005 وبداية 2006 كانت هذه الإدارة قد بدأت بفقدان سيطرتها بوتيرة سريعة سواء كان ذلك داخل العراق أو الولايات المتحدة، وهذا ما أدى إلى حصول الديمقراطيين على الأغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب بعد الانتخابات النصفية، حيث جعل الديمقراطيون من خيار الانسحاب من العراق نقطة مهمة في أجندتها الانتخابية[33].

كما أن هذه الحرب أثرت على الاقتصاد الأمريكي، حيث شهدت الولايات المتحدة حالة من عدم الاستقرار بعد دخول الولايات المتحدة وتورطها فيما يسمى بالمستنقع العراقي، فقد وجهت الولايات المتحدة قدراً كبيراً من ميزانيتها في اتجاه الدفاع والتسلح والجيش، مما أثر على أداء الاقتصاد الأمريكي. ليسجل اقتصادها عجزاً تجارياً ضخماً خلال عام 2003 قدر بحوالي 42,9 مليار دولار، ووصلت نسبة البطالة في نهاية العام نفسه إلى 5,9%، أما عجز الموازنة الأمريكية للعام 2004 فقد وصل إلى 521 مليار دولار، وهذا ما دفع إلى تزايد الضغوط الداخلية، فقد أوضحت استطلاعات الرأي العام التي أجريت على نطاق الولايات المتحدة السخط الداخلي تجاه سياسات الرئيس بوش في العراق، وفي استطلاعات أخرى أجريت في مطلع نوفمبر عام 2003 تبين أنه كلما زاد عدد القتلى والجرحى من الجيش الأمريكي زاد ذلك من سخط الشعب الأمريكي على الرئيس بوش ومن ثم زيادة الضغط من أجل عودة الجنود الأمريكيين إلى وطنهم، وتسليم العراق بسرعة إلى تحالف دولي تحت سيطرة الأمم[34].

إن الممارسات الأمريكية في العراق بعد الاحتلال أظهرت مدى زيف الذرائع والمبررات التي صاغتها في حربها، وأبرزت الوجه الحقيقي للولايات المتحدة، كما كشفت عن حجم الهوة بين الخطاب الأمريكي وممارساتها، فقد تبين أن هذا الخطاب الذي رفعته الولايات المتحدة في العديد من الخلفيات السياسية، في هذه الدولة التي تذرعت بتحرير العراق، هي نفسها التي أغرقت العراق في جحيم من الفوضى والاضطراب، وعملت على زرع الفتنة الطائفية والعرقية الدينية في أوساط العراقيين، وهي التي ارتكبت وترتكب أقسى الجرائم في حق العراقيين بدءا بحرب الخليج الثانية ومروراً بفرض عدوان جائر على الشعب العراقي وما تخلله من عمليات عسكرية ظالمة ثم وصولاً إلى احتلاله عام 2003[35]، وبهذا تكون السياسة الأمريكية في ظل إدارة بوش تجاه العراق عملت على الاعتماد بشكل أساسي على القوة العسكرية لتحقيق مصالحها الامبريالية ولم تقم بأي خطوات جادة تهدف لبناء الدولة العراقية كما تم التصريح بذلك قبل الحرب، وهذا ما تؤكده السياسات المتبعة التي عملت على هدم مؤسسات الدولة الأمنية وخاصة الجيش دون إعادة بنائها، هذه الخطوة التي تسببت في ظهور العديد من الحركات

والمنظمات الإرهابية التي مهدت، لظهور الدولة الإسلامية، هذه الأخيرة التي ظهرت بتشجيع من أمريكا، لخدمة مصالحها ضد المقاومة الشيعية، وإشعال الحرب الأهلية في العراق[36]. حيث وفرت سياسات التهميش الطائفي التي مارستها أمريكا في العراق ضد السنة بعد الاحتلال 2003 المناخ المناسب لولادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق على نحو أكثر تطرفاً[37]، وبالتالي فإدارة بوش بعد غزوها العراق لم تعتمد على أي سياسات جادة تهدف لبناء الدولة العراقية بل على العكس قامت بهدمها والسكوت عن نشاط مختلف الحركات المتطرفة التي انضمت فيما بعد إلى تنظيم القاعدة لتصبح بعد ذلك تنظيم الدولة الإسلامية، هذا ما فتح المجال لبقاء التواجد الأمريكي في المنطقة حتى بعد الانسحاب العسكري الذي انتهجه الرئيس أوباما.

لقد عملت هذه العوامل على تشويه السياسة الخارجية الأمريكية في العالم بصفة عامة، وفي هذه المنطقة بصفة خاصة، كما حملت الولايات المتحدة في ظل إدارة بوش الكثير من الخسائر البشرية والمالية، وذلك جراء المقاومة الشعبية التي خاضها الشعب العراقي ضد قواتها، هذا بالإضافة إلى النفقات المالية الضخمة التي تم تخصيصها لهذه الحرب هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أدت هذه الحرب بإدارة بوش إلى فقدان التأييد الشعبي لها، كل هذه التداعيات سرعت في مطالبة مختلف الفواعل العراقية والأمريكية وحتى العالمية بالانسحاب من العراق، هذه الخطوة التي تم اتخاذها في عهد الرئيس بوش وتنفيذها كان في ظل إدارة أوباما، هذا الأخير الذي استغل هذه الخطوة لصالحه، وهذا ما سيتم توضيحه في المحور الثاني من هذه الورقة البحثية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه العراق في ظل إدارة أوباما "الانسحاب من العراق"

بالرغم من أن عهدة أوباما بدأت بالانفتاح على الحوار والتفاوض والدبلوماسية وسياسة القوة الناعمة كما سبق الذكر، إلا أنه لم يسقط احتمالات الحرب من قاموسه، فالقوة العسكرية كانت وستظل من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، فقد عملت هذه الإدارة على إعادة صياغة علاقتها مع العالم بصفة عامة، والعالم الإسلامي بصفة خاصة، ذلك بسبب ما عرفته السياسة الخارجية الأمريكية من نفور وعداء خارجي لتوجهاتها العدائية في ظل إدارة بوش الابن التي استهدفت دول العالم الإسلامي، بداية بحربها على أفغانستان ثم إعلان الحرب على العراق، هذه الأخيرة التي أدخلت الولايات المتحدة في دوامة من العداء اللامتناهي لدى مختلف شعوب العالم الإسلامي.

إن الأولوية التي كانت تواجه أوباما عند توليه منصب الرئاسة تتمثل في الأزمة المالية والاقتصادية التي كانت تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك عمل على التخفيف من حدة هذه الأزمة وذلك بإنهاء مختلف الالتزامات الخارجية التي تستهلك الموارد الأمريكية، والتركيز على بناء القدرات الداخلية، فكانت بذلك العراق من أهم أولويات هذه الإدارة، انطلاقا من اعتبار أن الحرب الأمريكية على العراق هي خطأ استراتيجي فادح فقد شنت ضد دولة لم تمثل أي تهديد للولايات المتحدة، كما أنها بددت مواردها الاقتصادية، وعملت على تشويه صورة ومصداقية السياسة الخارجية الأمريكية في مختلف أنحاء العالم.

لقد صوت أوباما منذ البداية ضد الحرب العراقية في الوقت الذي كانت تتمتع فيه ببعض الشعبية، وهو ما كان بمثابة نقطة قوة في صالحه بسبب تزايد المعارضة لهذه الحرب التي طالت وكثرت تكاليفها البشرية والمالية، نفس الشيء بالنسبة للحرب في أفغانستان، التي أعلن أوباما رغبته في سحب القوات الأمريكية منها، وهو ما أعطاه تفويضاً أمريكياً شعبياً، ولأن أوباما يتحسب دوماً للرأي العام، ولأن غالبية الأمريكيين صارت تؤيد إنهاء الحربين، فقد اعتمد على استراتيجية تقضي بإنهائهما، وعدم التورط في أي حروب جديدة ما لم تقتض الضرورة القصوى ذلك. وبذلك حازت رؤية أوباما للسياسة الخارجية الشرق أوسطية، وللسياسة في العراق خاصة على تأييد[38]، وهذا ما جعل أوباما يتفوق على كل من هيلاري كلينتون وجون ماكين ذوي الخبرة الواسعة سياسياً، وذلك بسبب مواقفه تجاه حروب الإدارة السابقة خاصة حرب العراق، حيث أن هيلاري وجون ماكين كليهما وافقا جورج بوش على حربه على العراق بينما عارضها أوباما منذ البداية، وهو ما جعله يكسب الانتخابات، وفعلاً أنجز أوباما ذلك وأنهى حرب العراق التي دامت سبع سنوات[39]، ففي بداية تولي أوباما للإدارة الأمريكية قال صراحة إنه يرغب في توفير تكاليف حرب العراق التي بلغت عشرة مليارات دولارات شهرياً وإنفاق هذا المبلغ لتطوير برامج البناء الاقتصادي والاجتماعي في الولايات المتحدة، وهذا ما أكسبه تأييدا كبيرا على المستوى المحلي والدولي.

أولا- خلفيات انسحاب القوات الأمريكية من العراق:

يرجع قرار انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق إلى الاتفاقية الأمنية التي تم توقيعها من قبل الحكومة العراقية المؤقتة وإدارة الرئيس بوش الابن في نهاية سنة 2008، لتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة 2009، ليبدأ انسحاب القوات الأمريكية من مختلف المدن، وصولاً إلى الانسحاب النهائي المحدد في نهاية عام 2011، وهو ما حدث بالفعل في نهاية هذا العام، حيث قامت إدارة أوباما بسحب القوات العسكرية في الموعد المحدد.

إن تعهد الرئيس أوباما بسحب القوات الأمريكية من العراق، وذلك في إطار سعيه للحد من الإنفاق الأمريكي في العراق، من الطبيعي أن يلقى تأييداً شعبيا كبيراً في الولايات المتحدة، وذلك بسبب معاناة الأمريكيين الكبيرة من هذه الحرب[40]، فمبدأ أوباما في السياسة الخارجية يقضي بسحب الجيوش الأمريكية على الأقل من الشرق الأوسط وأوروبا، والتفرغ لشؤون البلاد الداخلية، في وسط إلحاح شعبي أمريكي عام يطالب بإنهاء الدور العسكري الذي تضخم جداً في العقد الأخير، حيث كانت هناك مطالبة دائمة بسحب القوات الأمريكية من العراق، والعودة إلى العزلة التي تفرضها على نفسها الولايات المتحدة بين الحقبة والأخرى من تاريخها، وقد جاءت أولى بوادر تخفيض ميزانية الدفاع وتخفيض التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط مع نهاية حرب العراق، فبعد عقد من الحرب في أفغانستان والعراق، تجد الولايات المتحدة نفسها أمام منعطف إستراتيجي لا يختلف عن نهاية الحرب الباردة[41].

يعتبر الانسحاب من العراق من القضايا التي ركزت إدارة أوباما عليها في حملتها الانتخابية، وهو ما كان بمثابة نقطة إيجابية في صالحه، وهو ما عمل على تحقيقه بعد توليه الرئاسة، ولكن ما يجب الإشارة إليه هنا هو أنه على الرغم من أن هذا الانسحاب الذي تم التوقيع عليه في ظل إدارة بوش الابن بسبب

الضغوط المختلفة من قبل الديمقراطيين كان من المتوقع أن يتم تمديد الاتفاقية الأمنية من أجل بقاء القوات الأمريكية أكبر فترة في العراق، إلا أن تطورات الوضع وتأزمه في العراق جعلت الرئيس أوباما يحافظ على تعهده بالانسحاب في الفترة المحددة، بعد تيقنه من عدم جدوى التواجد الأمريكي في العراق، وهذا ما توضحه أسباب وأهداف هذا الانسحاب.

ثانيا- أهداف الانسحاب الأمريكي من العراق وأسبابه:

يمكن حصر أهم الأهداف والأسباب التي دفعت الولايات المتحدة للانسحاب من العراق فيما يلي:

– تراجع التأييد الشعب الأمريكي للحرب على العراق، والدعوة المستمرة لانسحاب القوات العسكرية وإنهاء الحرب

– العراقية، خاصة بعد تضاعف الخسائر في صفوف القوات الأمريكية وبعد نشر الإعلام لصور الانتهاكات التي تمارسها الولايات المتحدة في العراق.

جاء قرار الانسحاب نتيجة تعاظم الخسائر الأمريكية في العراق سواء كانت المالية أو البشرية، وهذا ما أثر بالسلب على الاقتصاد الأمريكي الذي كان يعاني من أزمة اقتصادية في نهاية سنة 2007.

– تحسين صورة السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتلميع صورتها أمام الرأي العام العالمي، خاصة في ظل تصاعد الاحتجاجات والضغوط العالمية وبخاصة الرأي العام الأمريكي لوقف الحرب العراقية.

– اشتداد المواجهة من قبل المقاومة العراقية التي كلفت الولايات المتحدة خسائر كبيرة، وعدم تقبل الشعب العراقي لهذا المحتل الذي صور للعالم أن الشعب العراقي استقبله بحماس على أساس أنه محرر له.

– انسحاب أغلب حلفاء الولايات المتحدة من العراق مما جعلها تتحمل كل أعباء الحرب بمفردها.

– الحرب الأمريكية على العراق جلبت الكثير من العداء العربي والإسلامي للسياسة الأمريكية لأنها شنت باسم القضاء على الإسلام ونشر القيم الغربية، وهو ما جعل من خيار الانسحاب أفضل وسيلة لتصحيح أخطاءها في المنطقة.

– لقد هدفت الإدارة الأمريكية من وراء خطوة الانسحاب لحفظ ما تبقى للولايات المتحدة من مصالح في المنطقة خاصة وأن هذه الحرب كانت في صالح النفوذ الإيراني، الذي تزايد بشكل مذهل، بالتالي انسحبت الولايات المتحدة من العراق وهي تعلم بأنها ستعود للمنطقة، ولكن هذه المرة بصفة شرعية.

ثالثا- تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق:

على الرغم من أن إدارة الرئيس باراك أوباما قامت بسحب قواتها من العراق كما وعدت، إلا أن هذا لا يعني أنها أنهت كل ارتباطاتها العسكرية في المنطقة، فعلى اعتبار أن الاحتلال دمر كل مؤسسات وأركان الدولة، خلق عمليا حاجة شديدة إلى وجودها واستمرار هذا الوجود، فالوجود الأمريكي في العراق هو الضمان الأساسي ضد نشوب حروب أهلية في العراق وضمان للنجاح في الحرب ضد تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به وضمان لعدم اجتياح حدود العراق، حتى تكتمل على الأقل عملية بناء الدولة بمختلف مؤسساتها (الجيش والشرطة والمؤسسات السياسية والإدارية...)، إلا أنه وبمجرد انسحاب القوات الأمريكية من العراق زاد تردي الأوضاع الأمنية في المنطقة، مما أدى إلى بروز ما أطلق عليه تنظيم الدولة الإسلامية، الذي استدعى تدخل قوات التحالف من أجل التصدي لهذا الخطر، وهو ما أعاد طرح فكرة التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة من جديد، ولكن هذه المرة بتأييد ومساندة دولية، أي أن التواجد العسكري في ظل إدارة أوباما في المنطقة حائز على الشرعية الدولية.

إن تداعيات الانسحاب الأمريكي على العراق كانت أكثر ضرراً مما خلفته الحرب، حيث أن الحرب دمرت الدولة والانسحاب تركها، وفي أيدي الجماعات الإرهابية، فإدارة أوباما لم تعمل على جعل الأوضاع في العراق تتحسن بعد ذلك الانسحاب، بل تركت العراق يغرق في الفوضى التي خلقتها سياسات الإدارة السابقة – إدارة بوش الابن –، وعجزت إدارة أوباما على تصحيح أخطاء الإدارة السابقة.

وما يمكن ملاحظته هنا هو أن الإدارة الجديدة للرئيس الأمريكي باراك أوباما لم تتخل عن أسس السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وإنما قامت بالتعديل في الأساليب والسياسات اللازمة لتطبيقها، حيث كانت أكثر ميلاً إلى وسائل الترغيب أكثر من وسائل الترهيب والبعد تماماً عن التهديد باستخدام القوة المسلحة لتحقيق غايات سياسية في الشرق الأوسط بصفة عامة والعراق بصفة خاصة. حيث ركزت هذه السياسة في المنطقة على جملة من الأهداف، المتمثلة في مقاومة الإرهاب وأمن الإمدادات النفطية وأمن إسرائيل ومساندة الأنظمة المعتدلة في المنطقة.

خاتمة:

يتضح من هذه الدراسة أن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تتحدد انطلاقاً من مجموعة المبادئ المحددة لها ووفقاً للأهداف التي تسعى للحصول عليها، ففي بداية نشأة الدولة الأمريكية كانت ذات توجه انعزالي تجسيداً لمبدأ مونرو من أجل تحقيق القوة الأمريكية والابتعاد عن كل المشاكل الدولية التي تضر بمصالحها وتهدد بقائها، أما بعدما بلغت مستويات عالية من القوة كانت ذات توجه تدخلي لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم وهو ما جسده مبدأ ترومان، وقد تباينت طرق استعمال وسائل وآليات السياسة الخارجية وفقاً للإدارة الحاكمة وتبعاً لتوجهاتها، فالإدارات الجمهورية مثل إدارة بوش الابن، كانت أكثر استعمالا للقوة العسكرية التدخلية أكثر من كل الوسائل الأخرى بعكس الإدارات الديمقراطية التي تسعى دائما لتوظيف مختلف أنواع القوة الأخرى (الدبلوماسية، الاقتصادية،

العسكرية...)، وهذا لا ينفي عدم اعتمادها على القوة العسكرية بشكل كبير، هذه الوسيلة التي تبقى ذات توظيف كبير من قبل السياسة الخارجية الأمريكية على اختلاف إداراتها، هذا ما ينفي كل التوقعات التي بنيت على توجهات إدارة الرئيس بارك أوباما بأنها ستكون أكثر سلمية من سابقتها وأنها ستحدث قطيعة معها إلا أن هذا لن يتحقق أبداً في تاريخ السياسة الأمريكية، فكل الإدارات الأمريكية سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية تسير على خطى واحدة ثابتة الأهداف والتوجهات تهدف دائما لخدمة المصالح الأمريكية إلا أن الاختلاف يكمن في طرق استخدم وسائل السياسة الخارجية، فإدارة أوباما عملت على تحسين صورة السياسة الخارجية الأمريكية، التي فقدت شعبيتها بسبب توجهات سياسة بوش الابن العدائية والتي خاضت حربين مدمرتين-أفغانستان والعراق- دلتا على توجهات هذه الإدارة التدخلية، لذلك جاءت سياسة أوباما للتقليل من استخدام القوة العسكرية لصالح ما أُطلق عليه القوة الذكية وهو ما يظهر بالفعل بالنسبة لقضية الانسحاب الأمريكي من العراق، هذه الأخيرة التي أظهرت مختلف التباينات في توجهات السياسة الخارجية بين إدارتي بوش الابن وبارك أوباما، حيث أن بوش اعتمد على القوة العسكرية في سياسته تجاه العراق، وذلك من خلال احتلاله سنة 2003، في حين أن الرئيس أوباما اعتمد على ما يسمى بالقوة الذكية التي تجمع ما بين القوة الناعمة والقوة الصلبة في سياسته تجاه العراق، حيث عمل على سحب القوات الأمريكية من العراق، والاعتماد على دبلوماسية الحوار وغيرها من وسائل القوة الناعمة لتحقيق مصالحها هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتماد القوة الصلبة ولكن بطريقة شرعية وبطلب من العراق وهو ما حدث بالفعل إثر تشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية، إلا أن ما يمكن ملاحظته على سياسة الإدارتين في العراق هو أن كليهما عملا على إدخال العراق في دوامة الصراع والفوضى وعدم الاستقرار الأمني، فإدارة بوش هدمت الدولة العراقية عبر تدمير مختلف مؤسساتها وزرعت بذور الفتنة والطائفية مما أوجد وضعاً أمنياً مضطرباً ساهم في ظهور مختلف المنظمات الإرهابية، أما إدارة أوباما فقد انسحبت من العراق في الوقت الذي يتوجب عليها البقاء والعمل على تصحيح ما خربته الإدارة السابقة، وخاصة ما تعلق ببناء مؤسسات أمنية قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار.

الهوامش:

(1) ويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، د.ط (الرياض: عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، 1989)، ص 96.

(2) ارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 91.

(3) Cenap Cakmak، American foreign policy and september11،p 2. Available at: *www.sam.gov.tr/wp-content/.../Cenap-Cakmak.pdf*

(4) زهير بوعمامة،"سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الآمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة". (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008)، ص ص 45-50.

(5) ميشال جوبير، الأمريكيون، ترجمة: وجيه البعيني، الطبعة الأولى (بيروت: منشورات عويدات، 1989)، ص 43.

[6] ويليام بلوم، "التاريخ الطويل للتدخلات الأمريكية العسكرية في العالم وفي مواجهة العالم والأمم المتحدة"، ترجمة: مازن المغربي، ترجمات إستراتيجية، العدد 35، جوان(2007)، ص 3-8.

* المحافظين الجدد هم ذلك التيار المكون من الأحرار السابقين والاشتراكيين وأتباع تروتسكي وأتباع ثورة ماكجوفرن، لم يكن أحدا منهم تقريباً من عالم التجارة أو من العسكريين، وبالرغم من قلة عددهم إلا أنهم يمارسون سلطة غير متناسبة مع عددهم من خلال تحكمهم في المؤسسات والمجلات المحافظة ومن خلال الأعمدة الحفية وصلاتهم برجال السلطة، تعود جذور هذا التيار إلى الفترات المبكرة من الحرب الباردة مع تصاعد المد المعادي للشيوعية، ليبدأ هذا التيار في تأكيد نفسه في بداية السبعينيات ويلتقي حول معارضة التوجه الذي بدأ يتطور في السياسة الخارجية الأمريكية الذي تبنته إدارة ريتشارد نيكسون وهنري كيسنج لإعادة ترتيب العلاقات مع الإتحاد السوفياتي، لكن بدأ ظهور هذا التيار بشكل رسمي بعد نهاية الحرب الباردة حيث بدأ هؤلاء المحافظون يدعون إلى حرب صليبية جديدة ، وبعد 11سبتمبر كانت فرصتهم لتوجيه غضب أمريكا نحو حرب شاملة ضد الإرهاب وخاصة العالم الإسلامي لمزيد من التفصيل أنظر صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، الطبعة الأولى(المركز الثقافي اللبناني: بيروت، 2004)، ص ص 99-119.

[7] فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 186.

[8] اسكندر وولف، تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج: ظهور مذهب باول، مجلة القوة الجوية والقدرة الفضائية، المجلد السابع، العدد الثاني، ص 47.

[9] إدريس لكريني، إدريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر(من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)،الطبعة الأولى(مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005)، ص 16.

[10] نور الدين حشود، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، (جوان)2013، ص 390.

[11] إبراهيم نوار، العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، الطبعة الأولى (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2010)، ص 187.

[12] مروان بشارة، "أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي"، سياسات عربية، العدد1، (مارس) 2013.

[13] حسن أوريد، "ملامح السياسة الخارجية في ظل ولاية أوباما الثانية"،أفاق المستقبل، العدد 17، (مارس) 2013، ص 20.

[14] عبير بسيوني عرفة ، السياسة الخارجية الأمريكية: في القرن الحادي والعشرين، ط.1 (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011)، ص 66.

[15] نور الدين حشود، المرجع السابق، ص 394.

[16] حميد شهاب أحمد، المرجع السابق، ص ص 5-7.

[17] محمد العربي،"الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية"، أوراق سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، (مصر: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، 2012)،ص 29.

[18] مايكل كودنر، "دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية"، أفاق المستقبل، العدد 04، (مارس)2010، ص ص 52 53.

[19] Alexandra De Hoop Scheffer، La politique etrangere de l'administration obama: la quete d'un nouvel equilibre entre realisme et internationalisme، Annuaire français de relations Internationales، Volume X، (France: Centre thucydide-Analyse et recherche en relations internationales ، 2009)،pp 10 11.

** نظرية القوة الذكية لعالم السياسة جوزيف س. ناي، الذي خرج بها خلال مناظرته الشهيرة ضد المؤرخ بول كيندي، صاحب نظرية" انحطاط الأمم " ، ثم واصل تنقيحها بعد انتخاب جورج بوش للرئاسة عام 2000، وهي واحدة من نظريات القوة التي تدور حول كيفية الجمع بين أساليب القوة الصلبة وأساليب القوة الناعمة في إستراتيجية واحدة أطلق عليها ناي اسم " الإستراتيجية الرابحة" لمزيد من التفصيل انظر مايكل كودنر، مراجع سابق، ص 51.

[20] عبير بسيوني عرفة، المرجع السابق، ص 33.

[21] عز الدين محمد أحمد، "أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي"، مجلة الساتل، د.ع، د.س.ن، ص 135.

[22] جواد كاظم جواد سميسم، الصدمة والرعب: دراسة تحليلية للحرب على العراق، الطبعة الأولى(بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2011)، ص 16.

[23] جمال جلال عبد الله، العراق بين التحرير والتدمير: احتلال العراق بدون موافقة مجلس الأمن، الطبعة الأولى(لندن: دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2011)، ص80.

[24] محمد أحمد، "الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق عام 2003م بحث في الأسباب والنتائج"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 20، العدد (3+4)، 2004، ص 123.

[25] شاهر إسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، د.ط (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص 124.

[26] Fraser Cameron، US Foreign Policy after the Cold War: Global hegemon or reluctant sheriff ?، Second edition، (London and New York: Taylor & Francis Group، 2005)، pp71-73.

[27] خالد محمد حمد الجمعة، "الأسس القانونية لعدم مشروعية غزو العراق واحتلاله"، مجلة الشريعة والقانون، العدد الثامن والأربعون، أكتوبر 2011، ص 229.

[28] جواد كاظم جواد سميسم، المرجع السابق، ص 111.

[29] أحمد منيسي، "الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي"، قضايا حقوق الإنسان،الإصدار التاسع،(مارس) 2004، ص 35.

[30] المرجع نفسه، ص 35.

[31] عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، الطبعة الأولى (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2007)، ص 132.

[32] نصر محمد علي الحسيني،"النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية(دراسة حالة الحرب على العراق2003)".(أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012)، ص 394.

[33] عبد الناصر محمد سرور ، "دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في 2003"، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، (يناير) 2010، ص 72.

[34] إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 197.

[35] ميشيل حنا الحاج، الشرق الأوسط الجديد: سياسات واستراتيجيات، الطبعة الأولى (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص 41.

[36] فواز جرجس، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة، ترجمة: محمد شيا، ط.1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 78.

[37] جهاد عودة، النظام الاجتماعي والاستراتيجي الأمريكي المأزوم، الطبعة الأولى (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2014)، ص 36.

[38] جمال جلال عبد الله، العراق بين التحرير والتدمير: احتلال العراق بدون موافقة مجلس الأمن، الطبعة الأولى (لندن: دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 195.

[39] إبراهيم نوار، المرجع السابق، ص 199

[40] جهاد عودة، المرجع السابق، ص 27.

[41] إبراهيم نوار، المرجع السابق، ص 180.